

مشكلة المديونيات الصعبة وانعكاساتها

على القطاع المالي والاقتصاد الكويتي⁽¹⁾

أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى المسؤولين في كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية على دعوتهم لي للحديث حول مشكلة المديونيات الصعبة وانعكاساتها على القطاع المالي والاقتصاد الكويتي.

لقد تعلمت من خلال ممارستي اليومية للعمل ولغيره من شؤون الحياة أن لكل أمر وجهين على الأقل، وتعودت أن آخذ بالوجه المشرق والخير عملاً بالقول المأثور: "تفاءلوا بالخير تجدوه"، وإن شاء الله يكون الوجه المشرق لموضوع هذه المحاضرة هو الغالب في النهاية. وجدير بي أن أبين أن حديثي معكم لا يقصد به إلقاء محاضرة علمية في موضوع معين، وإنما هو طرح لممارسات وبيان لإجراءات اتخذت إزاء مشكلة بذاتها. ولذلك فسوف أستفيد من أسئلتكم وملاحظاتكم. ويكفي في هذا المقام الأجر الواحد المضمون لكل مجتهد، عملاً بالحديث الشريف: "من اجتهد ولم يصب فله أجر، ومن اجتهد وأصاب فله أجران".

وأبدأ حديثي معكم فأقول إنه على الرغم من وسائل الاحتياط التي تتخذها البنوك عند منح الائتمان، فإن تعثر بعض العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك يظل من الظواهر الاعتيادية في مجال العمل المصرفي. وتقوم البنوك في جميع الدول بتكوين المخصصات المالية لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها. ولذلك فإنه من غير المتوقع أن تظهر مشكلة المديونيات الصعبة، في ظل الظروف الاقتصادية العادية، وما قد يظهر من مشاكل مديونية في الظروف العادية تكون غالباً على نطاق ضيق يسهل محاصرته، وقد يتعلق الأمر ببنك واحد أو عدد محدود من البنوك. ومن هنا فإن الحديث عن مشكلة المديونيات الصعبة ينصرف إلى تلك المديونيات

(1) أُلقيت هذه الكلمة في 20 إبريل 1987 في كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت.

التي تشكل جانباً رئيسياً من حافطة الإقراض لدى البنوك وجانباً أساسياً من إجمالي أصول البنوك في الوقت ذاته، الأمر الذي تترك معه هذه المديونيات آثاراً سلبية على سيولة وملاءة البنوك، وهي آثار ذات أبعاد مؤثرة لا يمكن تجاهلها.

ومثل هذه المشاكل عادة ما تشمل كل البنوك، كما تحدث في ظل دورات اقتصادية حادة تؤدي إلى حدوث كساد اقتصادي مؤثر سواء بالنسبة للاقتصاد ككل، أو بالنسبة لقطاعات رئيسية تلعب دوراً مهيماً على مستوى النشاط الاقتصادي.

وقبل عرض انعكاسات مشكلة المديونيات الصعبة على القطاع المالي والاقتصاد الكويتي، لابد من لفت الانتباه إلى موضوع التداخل في العلاقات فيما بين القطاع المالي والقطاعات الاقتصادية الأخرى. فبقدر ما يؤثر القطاع المالي في الاقتصاد بقدر ما تؤثر الأوضاع الاقتصادية السائدة في أوضاع القطاع المالي. والتاريخ الاقتصادي لكل الدول فيه أمثلة كثيرة على ذلك، ولعل الأزمة العالمية لعام 1929 تقدم مثالاً واضحاً على طبيعة هذا التداخل. فقد ابتدأت هذه الأزمة من بورصة نيويورك وامتدت آثارها لتشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى ليس في الولايات المتحدة فحسب، وإنما في معظم دول العالم تقريباً. ففيما بين عامي 1930 و1932 أفلس في الولايات المتحدة نحو خمسة آلاف بنك، وقد أدى ذلك إلى فقدان تسعة ملايين شخص تقريباً كل أو جزءاً من مدخراتهم. وقد وصلت نسبة من فقدوا وظائفهم نحو 25% من القوى العاملة، وهناك من أفاد بأن هذه النسبة وصلت إلى نحو 40%. كما انخفض إيراد المزارع العادي من نحو 1000 دولار إلى 290 دولار، وتضاعفت حالات نزاع ملكية الأراضي الزراعية التي لم يتمكن أصحابها من فك رهونها، وقد انخفضت أرباح التجارة إلى الصفر، وكذلك ارتفعت معدلات إفلاس شركات الأعمال بنسبة 50%، إضافة إلى ذلك فقد انخفض الإنفاق على الاستهلاك بنسبة كبيرة، كما تلاشى الادخار من الدخل تماماً. وبصفة عامة، أدت هذه الأزمة إلى عواقب وخيمة على النظم الاقتصادية في كثير من الدول الصناعية.

وإذ نسوق شواهد آثار تلك الأزمة، فإننا ندلل من جهة على مدى التداخل بين القطاعات المالية والاقتصادية، وننبه من جهة أخرى إلى أهمية التحرك السريع لتطويق الأزمات الاقتصادية، ومنع آثارها من الاستشراء في داخل الاقتصاد.

أسباب حدوث مشكلة المديونيات الصعبة في الكويت:

إن التعرف على انعكاسات مشكلة المديونيات الصعبة على القطاع المالي والاقتصاد المحلي يتطلب أولاً التعرف على أسباب حدوث هذه المشكلة. وحيث أن تفاصيل أسباب مشكلة المديونيات الصعبة في الكويت أصبح من الأمور التي لا تخفى على الكثيرين، لذلك فقد رأيت أن أشير بإيجاز إلى العوامل الرئيسية لهذه المشكلة ضمن إطار يوضح طبيعة العلاقات المتبادلة فيما بين القطاع المالي والقطاعات الأخرى.

فمع بداية الثمانينيات، ظهرت عدة تغيرات مهدت الطريق إلى حالة الفورة الاقتصادية غير الطبيعية التي شهدتها الاقتصاد فيما بين عامي 1979 و1982. فقد شهد الإنفاق العام الداخلي زيادات ملموسة في الأرقام المطلقة تزامنت مع الزيادة في الإيرادات العامة في الوقت الذي وصلت فيه أسعار النفط خلال عام 1981 إلى ذروتها. كذلك بدأت أسعار الفائدة العالمية خلال عام 1981 تتراجع تدريجياً وبصورة واضحة. فقد انخفضت أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي من 22% خلال عام 1980 واستمرت في الاتجاه الهبوطي إلى أن وصلت 9% خلال عام 1982. وقد ترتب على ذلك زيادة في توطن رؤوس الأموال. ومع ارتفاع فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي، وزيادة الطلب على النقود لدافع المضاربات، بدأ التداول على أسهم الشركات الموازية يأخذ صورة مضاربات محمومة، سرعان ما انتقلت آثارها إلى أسهم الشركات الكويتية المدرجة في السوق الرسمي، مما أدى إلى الارتفاع الحاد في القيمة السوقية للأصول المالية، وما تبع ذلك من ارتفاع في قيمة العقارات والأصول الأخرى، خاصة مع توسع عمليات التداول الآجل التي أوجدت سوقاً ائتمانياً كبيراً بعيداً عن السوق المنظم.

وإنه من الواضح أن عدم تنوع الأصول المالية في الاقتصاد، مثل السندات وأذونات الخزنة وغيرها من الأدوات الأخرى، من الأمور التي تدفع المستثمرين إلى التركيز على سوقي الأسهم والعقار.

وخلال النصف الثاني من عام 1982، تفاعلت مجموعة من العوامل في إحداث مظاهر معاكسة لتلك التي سادت الاقتصاد الكويتي خلال السنوات الثلاث السابقة. ومن أهم هذه العوامل التراجع الحاد الذي طرأ على أسعار الأصول وبصفة خاصة الأسهم والعقارات كنتيجة لأزمة سوق الأوراق المالية، وهي أزمة كانت لا بد وأن تحدث إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأزمات عادة ما تأتي بعد مراحل يكون فيها النمو قد خرج بصورة حادة عن مساره الطبيعي، سواء كان ذلك نتيجة لتوسع تنموي غير مدروس أو نتيجة لموجة مضاربات تدفع بالأسعار إلى مستويات لا تعكس القيم الحقيقية للأشياء. وقد كان لاستمرار الحرب العراقية الإيرانية، وغير ذلك من العوامل الأخرى، آثار مباشرة ساهمت بدورها في ظهور هذه الأزمة. وفي مجال الحديث عن التراجع الحاد الذي طرأ على أسعار الأصول، نذكر أن الرقم القياسي العام لأسعار أسهم الشركات الكويتية المدرجة في السوق الرسمي قد انخفض من 554 في نهاية مارس عام 1982 إلى 239 في نهاية عام 1984 وإلى أقل من ذلك في بداية عام 1985. وكان هذا الانخفاض أكثر حدة بالنسبة للرقم القياسي لأسعار الأسهم في قطاعات معينة. كذلك سجلت أسعار العقارات بدورها انخفاضاً موازياً يمكن ملاحظته من خلال تغيرات الرقم القياسي بالنسبة لجميع المناطق في الكويت. ولو أخذنا متوسط الرقم القياسي البسيط كمؤشر لقياس هذه التغيرات - وذلك على الرغم من التحفظات الإحصائية على هذا الرقم - فإنه يلاحظ أن متوسط الرقم القياسي لأسعار الأراضي الاستثمارية، وباعتبار أول يناير من عام 1979 هو الأساس، فقد انخفض من 206 خلال عام 1982 إلى 95 خلال عام 1985، كما انخفض متوسط الرقم القياسي البسيط لأسعار الأراضي التجارية من 294 خلال عام 1982 إلى 137 خلال عام 1958.

ولقد ترك الانخفاض الحاد في قيم الأصول المالية والعقارية، بسبب أزمة سوق الأوراق المالية، آثاراً سلبية على المراكز المالية لوحدات القطاع الخاص أفراداً وشركات. كذلك فقد تراجعت معدلات الطلب على الاستهلاك مع تغير النمط الاستهلاكي الذي ساد خلال مرحلة الفورة الاقتصادية، خاصة مع وجود إحساس بانخفاض الثروة لدى الأفراد والمؤسسات نتيجة لتراجع قيم الأصول. كما أثر التراجع في أسعار النفط بصورة سلبية على توقعات القطاع الخاص بالنسبة لحركة النشاط الاقتصادي، نظراً لانحسار النظرة التفاؤلية حول معدلات النمو في الإنفاق العام الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تراجع سلمي في معدلات الأداء للكثير من الشركات والمؤسسات، مما جعل الكثير من العملاء غير قادرين على خدمة ديونهم والوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك، خاصة مع التدني الكبير الذي طرأ على قيمة الضمانات المرهونة لدى هذه البنوك من ناحية، ثم صعوبة تسيلها في ظل أوضاع السوق من ناحية أخرى. ومن هنا فقد ظهر في الساحة المصرفية والمالية الموضوع المعروف بالمديونيات الصعبة.

انعكاسات مشكلة المديونيات الصعبة على القطاع المالي وعلى الاقتصاد الكويتي عامة:

1- التأثير على المراكز المالية للبنوك:

إن إلقاء نظرة تحليلية مكثفة على انعكاسات مشكلة المديونيات الصعبة على القطاع المالي والاقتصاد الكويتي تستوجب أولاً الإشارة إلى الخاصية التي يتميز بها الهيكل التنظيمي والإداري للجهاز المصرفي في الكويت. إن البنوك في الكويت تتبع في تنظيمها وإدارتها طريقة "نظام الفروع" "Branch Banking". ويقوم هذا التنظيم على أساس وجود عدد محدود من المصارف تغطي خدماتها مختلف أنحاء البلاد من خلال شبكة فروع واسعة يتم إدارتها من قبل المركز الرئيسي. وعلى الرغم مما يحمله هذا التنظيم من مزايا مقارنة بنظام "البنوك ذات الوحدة المستقلة" "Independent Unit Banking" إلا أنه في ظل نظام الفروع، وهو النظام السائد

في الكويت، فإن حدوث أزمة مالية يؤثر على كل البنوك بسبب قلة عددها من ناحية، وبسبب حدوث التشابك في العلاقات فيما بينها من ناحية أخرى.

ومن هنا، فقد كان من الممكن لمشكلة المديونيات الصعبة، لو أنها استمرت دون وضع الحلول الملائمة لها، أن تؤدي إلى تدهور المراكز المالية للبنوك الكويتية، نظرًا للانعكاسات السلبية لهذه المديونية على سيولة البنوك وأرباحيتها وملاءتها. وبالتالي حدوث أزمة ثقة في البنوك وما يترتب عليها من آثار ضارة بالنسبة للجهاز المصرفي في الكويت وللإقتصاد الكويتي عامة.

2- الآثار السلبية على تدفق الائتمان وعلى حركة النشاط الاقتصادي:

ومن الأمور التي لا تخفى على أحد ما تحتله البنوك من أهمية في النظم الاقتصادية الرأسمالية. ولقد شبه بعضهم البنوك بالقلب في جسم الإقتصاد الرأسمالي، أما النقود فهي الدماء التي تجري بانتظام فيما بين القلب والجسم فيحرك بها القلب كل أجزاء الجسم. ودور البنوك في التنمية الاقتصادية وخلق النقود من الأمور التي لا تخفى على أحد. ولذلك فإن تعرض ملاءة البنوك ومراكزها المالية للخطر يعطل دورها كوسيط مالي في الإقتصاد، الأمر الذي يترك آثارًا سلبية على تدفق الائتمان، إضافة إلى أن فقدان ثقة المودعين في البنوك يؤدي إلى تعطيل ميكانيكية نظام الدفع في الإقتصاد. ولذلك فليس غريبًا ما يراه مشاهير علم الإقتصاد في أن الرقابة المصرفية تعتبر من أهم الوظائف التي أوكلتها القوانين إلى البنوك المركزية، وبالتالي فإن المحافظة على الثقة في النظام المصرفي تعتبر من أولويات أهداف السياسة النقدية. كما أن سلامة أوضاع النظام المصرفي تترأى بالدرجة الأولى من خلال ملاءة البنوك. فإذا كانت البنوك تتمتع بمراكز مالية سليمة، استطاعت السلطات النقدية أن تستخدم أدوات السياسة النقدية بما يحقق الأغراض النهائية لهذه السياسات.

ويمكن مشاهدة آثار مشكلة المديونيات الصعبة على الوضع الاقتصادي في الكويت من خلال تراجع حركة النشاط المحلي والتي تعكسها اتجاهات النمو في الائتمان المصرفي فيما بين

عامي 1983 و1986. ففي نهاية شهر ديسمبر عام 1983 بلغت التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك التجارية للمقيمين ما قيمته 3845 مليون دينار، وقد ارتفعت هذه التسهيلات إلى نحو 4313 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر عام 1986، بزيادة قدرها 468 مليون دينار، بنسبة نمو قدرها 12% تقريباً خلال ثلاث سنوات، وبنسبة نمو سنوي قدرها 4% في المتوسط. ويلاحظ من خلال توزيع الائتمان، فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، أن 452 مليون دينار من الزيادة سالفة الذكر، أي نحو 97% منها، يمثل زيادات في القروض الشخصية والعقارية، الأمر الذي يمكن معه القول إن الجزء الأكبر من الزيادة في الائتمان المصرفي خلال السنوات الثلاث سالفة الذكر يمثل الفوائد المتراكمة، وبالتالي عدم وجود نمو ملموس في التسهيلات الائتمانية. بل ويلاحظ أن هناك قطاعات أساسية في الاقتصاد مثل التجارة، والصناعة، والزراعة سجلت تسهيلاتاً نسب نمو سالبة.

ونذكر في هذا المجال أن حالة الركود الاقتصادي، كنتيجة لتراجع معدلات الطلب، يعكسها انخفاض معدل الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي سلك اتجاهًا هبوطيًا من 4.7% في عام 1983 ليصل إلى أقل من 1% في عام 1986. كذلك فإن تراجع رصيد الاعتمادات المستندية التي تفتحها البنوك للعملاء من أجل تمويل الواردات يعكس حالة تراجع حركة النشاط التجاري. فقد انخفض رصيد هذه الاعتمادات مما قيمته 341 مليون دينار في عام 1984 إلى نحو 284 مليون دينار في عام 1986. كذلك تجدر الإشارة إلى أن ما تركته مشكلة المديونيات الصعبة من آثار سلبية على أنشطة البنوك وعلى الاقتصاد عمومًا قد ترك آثارًا مباشرة على معدلات أداء الجهاز المصرفي، حيث يلاحظ من خلال توزيع الناتج المحلي الإجمالي أن نسبة مساهمة قطاع المؤسسات المالية إلى إجمالي القطاعات غير النفطية قد تراجعت فيما بين عامي 1983 و1986 نتيجة لانخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

3- التشاؤم إزاء المستقبل والأعباء النفسية للمشكلة:

ومما لا شك فيه أن انعكاسات أزمة المديونيات على الجهاز المالي والاقتصاد المحلي كان يمكن لها، لو أنها تركت دون حلول ودون تدخل من قبل الجهات المختصة، أن تؤدي إلى تفاقم النظرة التشاؤمية إزاء المستقبل، وبالتالي اتخاذ مشكلة المديونيات لأبعاد أخرى متشعبة ومعقدة قد تكون أكثر وأشد وطأة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة الترابط القائم فيما بين الجهاز المصرفي الكويتي والأسواق المالية العالمية، وكذلك ضيق قاعدة الاقتصاد الكويتي وأهمية المؤسسات المصرفية والمالية وعنصر رأس المال في هذا الاقتصاد. كذلك تركت مشكلة الديون الصعبة، وخلال مراحلها الأولية، أعباء نفسية على المدينين الأفراد الذين أصبحوا في حالة قلق مستمر حول مصير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية إزاء ما يمكن أن تتخذه البنوك الدائنة حيالهم من إجراءات قانونية.

هذا ولا يخفى على أحد أن ما بذلته الإدارة الاقتصادية في البلاد من جهود لحل مشكلة المديونيات الصعبة، وهي جهود مازالت قائمة حتى الآن، وإن كان ذلك على مستوى تنفيذ الحلول المختلفة، كان من الطبيعي أن توجه نحو استمرار تطوير البناء الهيكلي للاقتصاد بما يحقق المزيد من الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

جهود حل مشكلة الديون الصعبة ودرء انعكاساتها السلبية:

لقد سعت الإدارة الاقتصادية في الكويت ومنذ بواكر ظهور المشكلة إلى اتخاذ الإجراءات كافة لحصر هذه المشكلة وحلها. وقد بذلت في هذا المجال جهود حثيثة ومتواصلة انتهت بصدور برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة الذي أوجب على البنوك الكويتية ومدينيها البدء فوراً بتسوية المديونيات الصعبة وفقاً للأسس والضوابط الواردة في البرنامج.

وليس مجال لقائنا شرح تفاصيل هذا البرنامج. ولكن ضمن موضوع هذه المحاضرة أود أن أبين بعض المبادئ الأساسية للبرنامج، وما ينطوي عليه من أسس وضوابط جاءت لتمثل أساساً ثابتاً لحل أزمة المديونيات وإعادة التفاعل الإيجابي فيما بين القطاع المالي والاقتصاد المحلي.

فلقد أكد البرنامج أهمية الحرص على سلامة وضع المؤسسات الاقتصادية في البلاد، حيث أجاز أن تتم تسوية الدين كله أو بعضه على شكل مساهمة البنك الدائن في رأسمال الشركة، إضافة إلى إمكانية دعم قدرة المدينين على السداد عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية إضافية لهم إذا كانت أعمالهم قادرة على الاستمرار. وبذلك فقد قام البرنامج على فلسفة اقتصادية قوامها إعطاء عملية دفع للنشاط الاقتصادي، ودرء أية آثار معاكسة لمشكلة المديونيات على حركة النشاط الاقتصادي والحفاظ على المنجزات الاقتصادية للقطاع الخاص. وإن عدم سماح البرنامج بتسييل الأصول المرهونة إلا بإذن خاص من البنك المركزي، وذلك لمنع أي تدهور في قيم الأصول، هو أمر يدخل أيضاً ضمن نطاق الفلسفة الاقتصادية التي قام عليها البرنامج. كذلك فإن ما تضمنه البرنامج من ضوابط وأسس في شأن الدعم المالي للبنوك واسترداد أموال الدعم، والتزام الدولة من خلال البنك المركزي بالمحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك وبما يتضمن الحفاظ على حقوق المساهمين كما في نهاية شهر ديسمبر عام 1985، وكذلك كفالة الدولة الوفاء بحقوق المودعين، كل هذا يعطي مزيداً من الثقة في الجهاز المصرفي ويؤكد جدية الإدارة الاقتصادية للبلاد في حل المشكلة.

إن النتائج الإيجابية لبرنامج تسوية الديون الصعبة، وبصفة خاصة ما أضفاه من تعزيز الثقة في الجهاز المالي وفي الاقتصاد المحلي، يمكن ملاحظتها من خلال حركة النشاط في سوق الأسهم الذي يعتبر من أحد المؤشرات لحركة النشاط الاقتصادي. فقد لوحظ، وبعد فترة صدور البرنامج، أن سوق الأسهم شهد حركة نشاط إيجابية شملت القطاعات كافة، كما شهدت الحركة في سوق العقار تحسناً واضحاً، مع تباطؤ في معدلات تراجع الأسعار.

ولقد استخدم البنك المركزي، قبل وبعد صدور برنامج التسويات، الوسائل كافة للحفاظ على سيولة الجهاز المصرفي وإحداث التوازن النقدي الضروري. كذلك ومع الأخذ في الاعتبار انخفاض قوة فاعلية السياسات النقدية في أوقات الأزمات، فقد رأى البنك المركزي أن تطبيق سياسات نقدية معينة قبل ظهور حلول لأزمة المديونيات قد لا يكون مجدياً، ولذلك فإنه بعد أن صدر برنامج التسويات واطمأن البنك المركزي إلى سير البرنامج بصورة طبيعية في الطريق الذي رسم له، قام البنك واعتباراً من 1987/3/8 بإجراء تغيير في هيكل أسعار الفائدة على الدينار. ويبدو أن تخفيض أسعار الفائدة الذي جاء به الهيكل الجديد قد ترك، إضافة إلى عوامل أخرى، آثاراً إيجابية مباشرة على سوقي الأسهم والعقار. فبمقارنة حركة النشاط في سوق الأسهم بتاريخ 1987/3/10 (أي بعد يومين من تطبيق الهيكل الجديد لأسعار الفائدة) بحركة النشاط كما بتاريخ 1987/2/28 (أي قبل نحو أسبوع من تطبيق الهيكل الجديد لأسعار الفائدة) يلاحظ أن سوق الأسهم قد شهد حركة نشاط واضحة تمثلت في زيادة النمو في الكميات المتداولة وأسعارها. فقد سجلت أسعار الأسهم لقطاع البنوك نسب نمو إيجابية بلغت في المتوسط 10%، كما وصلت هذه النسبة إلى 20% بالنسبة لكل من شركات الاستثمار والشركات العقارية، وبلغت 35% بالنسبة للشركات الصناعية، ونحو 40% بالنسبة لشركات الخدمات. كذلك بلغت نسبة النمو في الكميات المتداولة نحو 75%، كما بلغت نسبة النمو في عدد الصفقات نحو 50%، وبلغت نسبة النمو في القيمة المتداولة 70%. وإذا أشير إلى هذه التغيرات، فإنني أؤكد على أن اهتمامنا الأساسي لا يتركز على مسألة النمو في أسعار الأسهم وإنما على نمو حجم التداول وتماسك واستقرار السوق. كذلك، وعلى الرغم من عدم توافر إحصاءات حول حركة النشاط في سوق العقار، إلا أنه كان واضحاً أن السوق قد شهد تحسناً في النشاط مقروناً بتحسين في الأسعار. ويمكن أن تؤخذ نسبة الارتفاع في أسهم الشركات العقارية والتي بلغت في المتوسط نحو 20% كمؤشر على التحسن الذي طرأ

في سوق العقارات. هذا ونظرًا لقصر فترة تطبيق الهيكل الجديد لأسعار الفائدة، فإنه لا يوجد حتى الآن بيانات متاحة حول تطور حركة النشاط في القطاعات الأخرى.

إن مجموعة المؤشرات الإيجابية لانتعاش حركة النشاط الاقتصادي، وكذلك النتائج الإيجابية المتوخاة لمجموعة القرارات التي اتخذتها الإدارة الاقتصادية في البلاد، بما في ذلك قرار هيكل أسعار الفائدة الجديد وما يتخذه البنك المركزي من إجراءات نقدية أخرى، من المتوقع لها أن تسرع في حل مشكلة المديونيات الصعبة، وتحول دون سقوط الكثير من القروض في دائرة عدم الانتظام، كما وستؤدي إلى إخراج الكثير من القروض الأخرى من هذه الدائرة. وإذا كان الارتفاع الذي طرأ على قيم الأصول في الاقتصاد يعتبر واحدًا من هذه العوامل، فإن حركة النشاط الاقتصادي وما يقترن بها من استمرار التدفق النقدي نتيجة لوجود فرص أفضل للتسييل ستساعد الكثير من العملاء على خدمة ديونهم والوفاء بالتزاماتهم.

وفي الوقت الذي أصبح فيه الكثير من العوامل يحمل مؤشرات إيجابية على حركة الانتعاش وتعزيز الثقة في الاقتصاد، فإن البنك المركزي يرى أن لا تمر هذه التجربة دون الاستفادة منها. ونحن في البنك المركزي على يقين وإدراك بأهمية الدور الملحق على عاتقنا في هذه المرحلة والمراحل القادمة، وذلك في مجال الرقابة المصرفية وتعزيز السياسات النقدية ضمن دور أكثر شمولية في الاقتصاد المحلي. كذلك فإن زيادة درجة التنسيق فيما بين السياسات المالية والسياسات النقدية، والتي تبلورت بصورة واضحة خلال الفترة الأخيرة، من شأنها التأثير بصورة واضحة في توجيه مسار النشاط الاقتصادي. ونتطلع إلى أن تحمل الأيام القادمة شواهد كثيرة لدور البنك المركزي المباشر في الاقتصاد الوطني بالتنسيق والتعاون مع الإدارة الاقتصادية في البلاد.